ريمة تشهد مرحلة تنموية جديدة

(١٤) مليار ريال للطرقات و٤٢٨ مليون ريال لبناء مجمع حكومي

(٥٠٠ ألف دولار) محطة كهرباء عاجلة و٢٣٠ مليونا لمشروع مياه مركز المحافظة ومليار ريال لبناء مجمع طبي نموذجي

ريمة/منصور الحيث

بعد أن قام فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية بأول زيارة له الى ريمة في ٢٠٠٤/١/١م وأعلن يومها عن تحويل منطقة ريمة الى محافظة، فمنذ ذلك اليوم بدأت أحلام أبناء ريمة تتحقق وتبدو للعيان وأول بشائر الخير تنفيذ مشروع شبكة طرقات ريمة الذي يعتبر من المشاريع الاستراتيجية على مستوى الوطن...

وخلال الستة الأشهر الماضية بدأ العد التنازلي في ريمة معلناً في الوقت نفسه البدء في وضع اللبنات الأساسية لحركة التنمية والبناء والتطور بالمحافظة في ظل رعاية واهتمام فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية والذي يولي محافظة ريمة أهمية بالغة فقد وجه الحكومة بسرعة استكمال البنى المؤسسية للمحافظة والعمل على تنفيذ ومتابعة المشاريع المعتمدة للمحافظة وعلى وجه الخصوص مشاريع الطرقات و المياه والكهرباء...

مشروع طرقات ريمة

يعتبر مشروع تنفيذ شبكة طرقات ريمة هو المشروع الفعلي الذي بدأ العمل فيه بوتيرة عالية ويعود ذلك الى دعم واهتمام فخامة الأخ الرئيس بهذا المشروع والذي تبلغ تكلفته أربعة عشر مليار ريال...

ويعتبر هذا المشروع الاستراتيجي نقطة إنطلاق التنمية في ريمة خاصة وأن صعوبة الطرقات الوعرة في ريمة كانت من أهم الأسباب التي دفعت بأبناء ريمة الى الرحيل الى محافظات أخرى...

وهذا المشروع يشمل تعبيد وتوسيع وسفلتة طرقات ريمة وسيعمل وبشكل مباشر على تسهيل حركة التنقلات للمواطنين في مديريات المحافظة، كما أن مشروع الطريق يربط المحافظة بعدد من المحافظات المجاورة أهمها الحديدة وذمار.

المجمع الحكومي

يجري حالياً في مديرية الجبين عاصمة المحافظة العمل على تنفيذ مشروع المجمع الحكومي لمحافظة ريمة والذي تبلغ تكلفته أربعمائة وثمانية وعشرين مليون ريال وتموله وتشرف على تنفيذه وزارة الادارة المحلية.

ويتكون المشروع من مبنى للمجمع الحكومي مع ملحقاته حيث يحتوي على صالة كبرى مع البوابة الرئيسية ومسجد وغرف للمسجد مع مجموعة من الحدائق، كما يتكون المشروع أيضاً من سكن للمحافظ مع ملحقاته.

وتعيش عاصمة المحافظة في الوقت الحاضر أزمة حقيقية تتمثل في عدم توفر المباني للإيجار ومايتوفر حالياً من المباني لايغطي احتياجات المكاتب التنفيذية.

شبكة كهربائية عاجلة

الملفت للنظر في ريمة وخاصة في عاصمة المحافظة عدم توفر الكهرباء وإن وُجدت فهي عبارة عن مولدات أهلية يتم استخدامها من الساعة السادسة مساءً حتى الحادية عشرة...

ونظراً لهذا الوضع والذي لايتلاءم مع عاصمة المحافظة فقد وجّه الاخ/احمد محمد صوفان- نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي خلال زيارته مؤخراً الى المحافظة المؤسسة العامة للكهرباء بسرعة تنفيذ مشروع إنارة مركز المحافظة وتركيب عدد مولدين كهربائيين بقدرة اجمالية ١٠٠ كيلووات بتكلفة مائتين وخمسين ألف دولار مع إنشاء شبكة التوزيع كمرحلة أولى بتكلفة تقديرية تبلغ مائتين وخمسين الف دولار.

مشروع مياه عاصمة المحافظة

كما وجّه الاخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بسرعة البدء خلال الأسابيع القادمة في تنفيذ مشروع مياه مركز المحافظة والذي تبلغ تكلفته التقديرية مائتين وثلاثين مليون ريال..

مجمع طبي نموذجي

رصدت وزارة الصحة العامة و السكان ضمن خطتها الاستراتيجية أكثر من مليار ريال لبناء وإنشاء مجمع طبي في ريمة ويضم المستشفى المركزي والمعهد الصحي ومخازن أدوية ومكتب الصحة، وسبق أن وضع الأخ اللواء/ أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة ومعه الدكتور/عبدالمجيد الخليدي- وكيل وزارة الصحة وضعا حجر الأساس لهذا المجمع.

مشروع التنمية الريفية

بدأ مشروع التنمية الريفية بريمة ممارسة نشاطه عام ١٩٩٩م بتكلفة إجمالية قدرها ١٧،٠٢٠،٠٠٠ سبعة عشر مليوناً وعشرين الف دولار بتمويل مشترك مقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد» والحكومة اليمنية والمستفيدين وكذا الحكومة الهولندية...

ويعمل المشروع على تنفيذ المكونات الرئيسية التي أنشئ من أجلها وتتمثل بالطرقات والمنشآت الريفية وتنمية المجتمع والمراكز النسوية والشبابية والتنمية الزراعية...

وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذها المشروع خلال الفترة الماضية ٤٨ مشروعاً بتكلفة قدرها ٢،٠٨٠،٧٠٣ مليونان وثمانين ألفاً وسبعمائة وثلاثة دولارات، وبلغ عدد المشاريع التي تحت الدراسة ٣٥ مشروعاً بتكلفة اجمالية قدرها ١،٧٢١،٢٠٠ مليون وسبعمائة وواحداً وعشرين ومائتا دولار...

بطاقة شكر

الشكر والتقدير للأخ اللواء/أحمد مساعد حسين محافظ ريمة هذا الرجل الذي استطاع خلال فترة وجيزة أن ينال حب أبناء ريمة، وهذه المشاعر الصادقة التي أنقلها عن أبناء ريمة هي تعبير عن الموقف الوطن الإنساني الذي اتسم به الأخ المحافظ من خلال توجيهاته لكافة المسئولين والمعنيين بالمحافظة بعدم المساس والإضرار بالأراضي الزراعية الخاصة بالمواطنين...

حيث حرص الأخ المحافظ على تحديد المساحات والأراضي الخاصة لبناء المكاتب والمنشآت الحكومية الخدمية الهامة في مواقع مرتفعة عن المدرجات الزراعية...

مرحلة الترقيم والحصر للتعداد السكاني بمحافظة عمران تمت بنجاح كبير

يحيى المرهبي

■.. حققت المرحلة الثانية من التعداد العام للسكان والمساكن والأسر والمنشآت والمتمثلة بمرحلة الترقيم والحصر التي تم تنفيذها خلال شهر يونيو الماضي نجاحات كبيرة من حيث الشمول والترقيم والحصر الشامل لكافة المساكن والأسر والمنشآت على مستوى أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية وذلك النجاح لاشك أن وراءه جهود مخلصة بذلت أثناء العمل الميداني من قبل المسجلين والمعاونين والمشرفين وأن هناك إمكانات مادية ومبالغ مالية كبيرة صرفت لتنفيذ المرحلة إضافة إلى التخطيط السليم للأعمال الإدارية والمكتبية والتقييم والإشراف والمتابعة المستمرة لسير الأعمال الميدانية علاوة على ذلك تنامي الوعي والإدراك لدى المواطنين ومختلف الجهات الرسمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني بأهمية المرحلة التي تعد من العمليات التمهيدية والأساسية لخوض وإنجاح المرحلة الأخيرة من التعداد السكاني العام المقرر أجراؤها في شهر ديسمبر من العام الجاري ٢٠٠٤م حيث تسهم مرحلة الحصر والترقيم التي نفذت في تسهيل وصول العدادين إلى المباني والمساكن والأسر والمنشآت المستهدفة وإجراء عملية التعداد دون حذف أو تكرار وبالتالي ضمان التغطية والشمول وعدم التداخل في المباني والمنشآت إضافة إلى ذلك أنه ثم من خلال هذه المرحلة تحديث الأطر والخرائط للتقسيمات التعدادية المختلفة وفرت البيانات الاحصائية التي توضح حجم المباني والمساكن والمنشآت وخصائصها المختلفة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها المنشآت العامة والخاصة وحجم العاملين فيها ومثل هذه البيانات التفصيلية تمثل أهمية كبيرة في حد ذاتها وتحتاج لها الجهات التخطيطية في الدولة والحكومة عند وضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

وكان لتكاتف الجهود التي بذلت من محافظ عمران وأمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران ووكيل المحافظة والوكلاء المساعدين وسلطات الحكم المحلي بالمديريات والعزل ومساعد المشرف والأخوة المعاونين والشخصيات الاجتماعية من المشائخ والأعيان والمواطنين والتي اسهمت جميعها في تمكين المسجلين من تنفيذ المهام والأعمال الميدانية لهذه المرحلة بدقة وشمول وتحقيق معدلات النجاح التي نأمل ونتطلع إلى تحقيقها في المرحلة الأخيرة من التعداد والتي سيتم تنفيذها في شهر ديسمبر القادم والتي تتطلب حشد ما يزيد عن ستة وعشرين ألفاً من العدادين لتنفيذها.

كما تتطلب الفهم والاستيعاب الكاملين لكافة الجوانب الفنية والإدارية ومقتضيات العمل الميداني المتعلقة بهذه المرحلة وتفعيل الدور الإعلامي وتضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية التي يتوقف عليها إنجاح هذا المنجز الوطني الكبير الذي يعتمد عليه في العملية الوطنية للتعداد السكاني.

مدير عام فرع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة أبين لـ«الثورة»:

العمل قريباً بالبطاقة الوظيفية بنظام البصمة والصورة

(٣٦٧٩) جامعيا يتنافسون على «٢٣٨» وظيفة من اجمالي «٢٦٩» وظيفة معتمدة للمحافظة لعام ٢٠٠٢م

أبين/علي منصر

تضطلع مكاتب فروع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بمختلف محافظات الجمهورية بدور كبير في ترجمة ومراقبة سير تنفيذ قوانين الخدمة المدنية لمختلف وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط..

ولتسليط الضوء على دور ومهام ونشاط مكتب فرع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة أبين التقينا الأخ/علي ناصر الهدار- مدير عام مكتب فرع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة أبين الذي تحدث في البداية عن التطور الذي شهده المكتب فقال:

● إن أبرز النجاحات التي حققها المكتب خلال العام الحالي ٢٠٠٤م هو تطوير وتعزيز عمل ادارة معلومات الموظفين بالمكتب والتي كان من ضمن مهام المرحلة الأولى للمسح وترجع أهميتها أولاً لطبيعة عملها ووضعها في عام ١٩٩٨م الذي وصف بمحدودية البيانات والوثائق الخاصة بالموظفين وعدم وجود ادارة متكاملة البيانات ومعلومات الموظفين في وحدات الجهاز الإداري للدولة و القطاعين العام والمختلط من أجل ذلك وضعت عدد من المهام تم البدء في تنفيذ المرحلة التمهيدية للمشروع وعدد من الأنشطة الأخرى موزعة على المشروع الزمني والمحدد فيمايلي:

١- تنفيذ مشروع المسح الوظيفي.

٢- وضع وتنفيذ نظام تحديث البيانات وبما يمكن من ربط سياسة الأجور والمرتبات بقاعدة بيانات الموظفين للمسح الأولي للاستحقاقات القانونية للموظفين من خلال قاعدة بيانات المسح الوظيفي... وكانت النتائج على النحو الآتي:

١-عدد الملفات المكتملة البيانات لمختلف الوحدات الادارية «٤٥١٩» ملفاً.

٢- عدد المتقاعدين عن العمل «١٢٤٣» موظفاً.

٣- عدد الذين لم تستكمل ملفاتهم «١٣٩١٤» موظفاً.

٤- عدد الملفات الذين هم خارج الإطار«١٥٧٢» ملفاً.

ومن خلال هذه الأرقام أعلاه يتطلب من مدراء عموم الوحدات الادارية بالمحافظة العمل على أخذ أسماء الحالات التي لاتوجد لهم ملفات بإدارة المعلومات ويوضع لهم ملف متحرك للمطابقة مع كشف الراتب الشهري للجهة وإذا ظهرت حالات لم يشملها المسح الوظيفي يتم إحضار ملفاتهم لمسحها وظيفياً وإدراجها بقاعدة البيانات كما يتطلب تزويدنا بصورة من ملفاتهم الشخصية على أن يحتوي على الوثائق التالية:-

١- صورة من الهوية الشخصية.

٢- صورة من المؤهل العلمي الذي عُين بموجبه لأول مرة بالخدمة.

٣- صورة من موافقة الخدمة المدنية على التعيين لأول مرة في الخدمة والأمر الإداري الصادر من الجهة وإذا وجد انقطاع وعودة الى العمل مطلوب صورة منها كذلك صورة المؤهل الجديد إن وُجد وصورة من آخر كشف راتب موقع عليه المستفيد، جميعها تكون في ملف عادي أبوجر.

٤- المطابقة للأسماء للذين توجد لهم ملفات في الاطار ولاتوجد أسماؤهم في الإطار من خلال كشف آخر راتب وإذا وجدت أسماؤهم في كشف الراتب بالجهة عليهم تقديم ذلك لإجراء المسح لهم وإدخالهم في الاطار العام.

البطاقة الوظيفية

● وعن العمل بنظام البطاقة الوظيفية قال:

في إطار الاجراءات التنفيذية للقرار الجمهوري «رقم١» لسنة ٢٠٠٤م بشأن نظام البطاقة الوظيفية ومنح الرقم الوظيفي بنظام البصمة والصورة فإن الإعداد والتحضير لإنجاز المهام التالية:-

١- استيفاء جميع البيانات للموظفين.

٢- بناء قاعدة بيانات للموظفين.

٣-تطبيق نظام المرتبات والأجور الموحد.

وذلك وفقاً للأحكام والضوابط والاجراءات المحددة في القرار الجمهوري وحرصاً من الوزارة ومكاتبها في المحافظات على استيفاء وتوحيد البيانات في الوقت المحدد.

ونحن في مكتب الخدمة المدنية والتأمينات نأمل من الأخوة مدراء عموم الوحدات الادارية في توجيه المختصين في إدارة شئون الموظفين في مكاتبهم بشأن تنفيذ المهام الواردة في تعميم وزير الخدمة المدنية والتأمينات المرفق بالقرار الجمهوري رقم «١» لعام ٢٠٠٤م الموزع عليهم في وقته وذلك تمهيداً للبدء في النزول الميداني الى جميع الوحدات الادارية والقطاعين العام والمختلط بالمحافظة للإطلاع على استيفاء النواقص في وثائق الملف الوظيفي عند تنفيذ المسح الوظيفي على أن يتم استيفاء النواقص في بيانات الموظفين وإعداد كشف بالحالات التالية:

- الإنتداب، الإعادة، التفريغ، الموفدين للدراسة في الخارج، الإجازات بدون راتب، حالات الانقطاع إن وجدت، الذين يستلمون رواتب ولايؤدون وظيفة.

- حصر وإعداد كشوفات بالموظفين المتوفين والمصابين لعجز دائم، وبالغي أحد الأجلين والمطلوب حالتهم للتقاعد وفقاً للقانون...

الأجور والقوى العاملة

وعن الأجور والقوى العاملة قال:

■ فيما يتعلق بقضايا الأجور والقوى العاملة فقد تم مراجعة الإجراءات الحالية لإعداد كشوفات المرتبات ووضع آليات جديدة من خلال استخدام قاعدة بيانات الموظفين ونظام كمبيوتري يرتبط مع النظام بمعلومات الإدارة المحاسبية والمالية..

ووفقاً لكتاب الدوري رقم «٢» لسنة ٢٠٠٤م بشأن التعليمات الخاصة بتنفيذ التسويات لعام ٢٠٠٤م لوحدات الجهاز الإداري للدولة وفقاً لقانون الخدمة المدنية رقم «١٩» لسنة ١٩٩١م ولائحته التنفيذية وشروط شغل الوظائف بناءً على مذكرات الجهاز ورجوعاً الى قاعدة البيانات لدى المركز المعلوماتي بالمكتب تم ا نجاز الآتي:

نوع التسويات	عدد الفتاوى	عدد الأفراد
تسوية خدمة	١٦٤	١٤٣٩
تسوية مؤهل	٠٢١	٠٢١٩
تسوية تقاعدية	٠٥٩	٠١٧١
تسوية بدل	٢٠	٠٠٢٥
الاجمالي	٢٦٤	١٨٥٤

ترشيد حجم القوى العاملة

لقد أظهرت المسوحات الميدانية التي تم تنفيذها لإعداد الاستراتيجية ومراجعة سياسة التوظيف ونتائج المسح الوظيفي، إن الجهاز الحكومي يعاني من التضخم الوظيفي ومحدودية الموظفين ذوي المؤهلات والمهارات العالية وأن تصحيح هذا الإختلال يتطلب تحديد احتياج الوحدات الإدارية من الموظفين وفقاً وهياكلها التنظيمية والوظيفية وتحويل الموظفين الفائضين إلى صندوق الخدمة المدنية بهدف تمكين الحكومة من تحسين مستويات الأجور ورفع كفاءة الوظيفة العامة وقد حددت الاستراتيجية البداية المناهجية المعادلة للتعامل مع إعادة توزيع القوى العاملة بالقيام بتنزيل الموظفين المخالفين لأحكام القوانين النافذة بمن فيهم الموظفين المزدوجين، والوهميين، والبالغين ، أحد الأجلين للإحالة الى التقاعد لمن ينطبق عليهم قانون التأمينات والموظفين غير الشاغلين للوظيفة حالياً وفقاً لإجراءات عادلة وشفافة وسوف يقوم صندوق العمالة الفائضة بتنفيذ البرنامج التالي:

- شراء سنوات الخدمة التكميلية للإحالة الى التقاعد و التدريب وإعادة التوزيع والتعويض.

على أن تقوم الأجهزة الإدارية بإعداد وتجهيز كافة البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بالموظفين الفائضين ورفعها الى الوزارة وفقاً للإجراءات التالية:

١- مراجعة البيانات والمعلومات على مستوى الوحدة الإدارية من واقع المصادر القانونية لدى الجهة وكشوفات المرتبات لآخر شهر.

٢- تسديد متأخرات أقساط التأمينات المستحقة للهيئة عن سنوات الخدمة الفعلية للموظفين الفائضين إن وجدت في هذا الجانب.

وفيما يخص العمالة الفائضة بمكتب الخدمة المدنية المتبقية وعددها ٢٩٤ حالة تم تعبئة النماذج الخاصة بالبيانات عن أوضاع الموظفين الفائضين التابعين للمكتب والمحولين من الوحدات الاقتصادية المتعثرة وهي:

١- المؤسسة العامة للبناء.
٢- الخضار والفواكه.
٣- الطرق والجسور.
٤- التعاونيات.
٥- السياحة.

حيث رفعت الى الوزارة..

وحول عملية التوظيف قال:

● من أكبر المشاكل التي يواجهها المكتب هي عملية التوظيف حيث بلغ عدد المتقدمين على مستوى المخرجات الجامعية كالآتي:

- بلغ عدد الحالات التي جدد قيدها من أعوام سابقة «٢٤٣٥».

- بلغ عدد الحالات الجديدة التي تم قيدها لعام ٢٠٠٤م «١٢٤٤»...

الاجمالي «٣٦٧٩»...

بينما المعتمد لمحافظة أبين في الموازنة المالية لعام ٢٠٠٤م للوظائف الادارية «٢٦٩» وظيفة.

الصعوبات

● وأما عن الصعوبات التي يواجهها المكتب قال:

يمكن تلخيص أهم الصعوبات فيما يلي:

١- عدم رفع تقارير الانضباط الوظيفي الشهري من قبل المرافق في وقت مبكر وفقاً للنماذج المحددة.

٢- عدم تزويدنا بنسخة من الأوامر الإدارية والحركة الشهرية للقوى العاملة بالجهة مع الصورة عن كشف الراتب الشهري للموظفين على مستوى المحافظة لرصد المتغيرات الشهرية من بيانات الموظفين بالمركز المعلوماتي.

٣- عدم تبعية مدراء شئون الموظفين بالجهات لمكتب الخدمة المدنية وفقاً للمادة «١١٣» من قانون الخدمة المدنية.

٤- ضعف الاعتمادات في المكافات والعمل الاضافي.

٥- ضعف الاعتمادات المالية في الباب الثاني للمكتب.

٦- عدم توفر وسيلة المواصلات من أعوام سابقة حتى يومنا هذا.

٧- عدم توفر الأثاث للمكتب.

٨- عدم اعطاء فرصة لكوادر المكتب في التأهيل الداخلي والخارجي وكذا عقد دورات لمدراء شئون الموظفي بالجهات لتزويدهم بالمستجدات والمعارف الحديثة..

٩-مشكلة الديون بفرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مقابل مساهمة عمال وموظفي مصنع تعليب الأسماك شقره خلال الفترة من ابريل ٢٠٠١م وحتى سبتمبر ٢٠٠١م قبل ربطهم بالموازنة.

١٠- هناك مشكلة في بعض المرافق فيما يخص تنفيذ الموازنة الوظيفية المبلغ بها في موازنتهم الوظيفية حيث يتم التخاطب معنا بخصم درجات الأفراد وهذه مخالفة لأسس وضوابط قرار مجلس الوزراء رقم «٤٠» لعام ٩٩م و«١٢٨» لعام ٢٠٠٣م.

١١- عدم التزام مدراء الأجهزة الإدارية بتنفيذ المعالجات الخاصة بالموظفين المنقولين الى مكاتب الذين لم يسدد عليهم المساهمة وخاصة المنقولين من القطاع العسكري والأمني الى القطاع المدني.

المعالجات

وهذه هي نظرة معالجاتنا:

● على مدراء عموم المكاتب والهيئات والمؤسسات الالتزام بالضوابط الخاصة بالترقيات والترفيعات للموظفين المرشحين للترفيع والترقية بموجب أحكام المادة ٦٤/١/٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم «١٩» لسنة ١٩٩١م على أن تكون الكشوفات بصورة جماعية وفقاً لقاعدة البيانات الخاصة بالموظف ونظام شغل الوظائف وحسب الاعتمادات المرصودة في الموازنة للعام المالي الخاص بالتسويات.

- على مدراء عموم الهيئات والمؤسسات بالمحافظة رفع كشوفات مع الملفات الشخصية الى فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والذين لهم خدمات سابقة في المؤسسات العسكرية والأمنية والمنظمات الجماهيرية والحزبية وكذا الحالات التي أعيد توزيعها من العمالة الفائضة على بعض المكاتب ليتمكن فرع الهيئة تحديد المساهمة المطلوبة والرفع بها الى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وفقاً لنتائج المحضر السابق الخاص بالمعالجة بين «وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لشئون التسويات ومدير عام فرع الهيئة ومدير عام الخدمة المدنية ومدير عام المالية بالمحافظة في يوم ٢٩/٦/٢٠٠٣

- على مدراء عموم المكاتب والهيئات والمؤسسات أخذ صورة من كشوفات موظفيهم الذين نزحوا في أحداث ١٣ يناير ٨٦م الذين ربطت خدماتهم من قبل فرع الهيئة العامة للتأمينات بالمحافظة وإدخالها ضمن قاعدة البيانات لدى المركز المعلوماتي بالخدمة المدنية بالمحافظة.

- على مدراء عموم المكاتب والهيئات والمؤسسات العمل بموجب القرار الجمهوري رقم «١» لسنة ٢٠٠٤م الخاص بنظام البطاقة الوظيفية وتجهيز النواقص في الملف الوظيفي للموظفين وفقاً للتعميم المبلّغ به للمرافق.

- على مدراء عموم المكاتب تزويد مكتب الخدمة بصورة من الأوامر الإدارية الشهرية وكذا حركة القوى العاملة الشهرية وصورة من كشوفات المرتبات الشهرية لموظفيهم لرصد المستجدات لدى قاعدة البيانات الوظيفية بمكتب الخدمة.

- على لجنة الموازنة بالمحافظة عند مناقشة ميزانية المحافظة لعام ٢٠٠٥م الأخذ بعين الاعتبار رفع مخصصات ميزانية المكتب في المكافآت والعمل الاضافي والميزانية الخاصة بالباب الثاني نظراً لضعف الاعتمادات المرصودة في ميزانية المكتب لعام ٢٠٠٤م.

- نرى ضرورة القيام بالمشروع الاستثماري من قبل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات من خلال القيام بمشروع سكني بعاصمة المحافظة طالما الموقع متوفر ومسور لدى فرع الهيئة العامة للتأمينات بالمحافظة.

- نرى ضرورة العمل بموجب المادة «١٣١» من قانون الخدمة المدنية رقم «١٩» لعام ١٩٩١م الخاص بربط مدراء شئون الموظفين بالوحدات الإدارية بالمحافظة إلى مكتب الخدمة المدنية على أن يرفع مدير عام الخدمة المدنية بالمحافظة تصوراً بتعيين مدراء شئون الموظفين بالمكاتب لمن تنطبق عليهم الشروط لممارسة الوظيفة لإصدار قرار التعيين من قبل مدير عام المكتب والمحافظ وبعدها يتم نقل مخصصاتهم الى مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة وعلى مديري مكتبي الخدمة والمالية كل في مجال اختصاصه التنفيذ.